

(١١٦) الفساد في البلدان العربية بحسب مؤشر مدركات الفساد وبارومتر أو مقياس الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩

إعداد: كابي الخوري

قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

يستند هذا الملف الإحصائي إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩، وتحديدًا إلى مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ الذي يعنى بتقييم مستوى الفساد وترتيب درجاته في الدول التي شملها التقرير، وإلى بارومتر أو مقياس الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩ الذي يسعى إلى عرض وجهات نظر الرأي العام العالمي إزاء الفساد في القطاعين العام والخاص على السواء، انطلاقاً من أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص، وخاصة الشركات، في تحديد مسار الفساد - سلباً أو إيجاباً - ، سواء كان الفساد ناتجاً من داخل هذه الشركات أو ناجماً عن دورها في تمويل الفساد الحكومي عبر الرشاوى الهادفة إلى صياغة السياسات الحكومية بما يتوافق ومصالحها. وقد شدد تقرير منظمة الشفافية لعام ٢٠٠٩ على الفساد داخل شركات القطاع الخاص ودورها في تمويل الفساد الحكومي من خلال الرشاوى، لما له من أضرار جسيمة، من بينها، سوء الإدارة والمحسوبيات، وغياب المنافسة العادلة عن عقود تنفيذ المشاريع الحكومية، وارتفاع كلفة إنجازها، ناهيك عن مخاطر فقدان الثقة بشرعية الحكومات وسياساتها نتيجة خضوعها لممارسات لوبي الشركات. ويشير تقرير المنظمة إلى أن حجم المبالغ التي يتقاضاها المسؤولون الحكوميون والسياسيون كرشاوى في الدول النامية والانتقالية وحدها، يقدر بين ٢٠ و ٤٠ مليار دولار سنوياً، ما يعادل ٢٠ إلى ٤٠ بالمئة من حجم مساعدات التنمية الرسمية. ولا يغفل التقرير الصلة القائمة بين سوء أداء الشركات التي غابت عنها المحاسبة والشفافية والنزاهة، والأزمة المالية التي يعيشها العالم حالياً^(١).

شمل مؤشر مدركات الفساد لعام (٢٠٠٩) ١٨٠ بلداً، رتبت درجات الفساد فيها،

Transparency International, *Global Corruption Report 2009: Corruption and the Private Sector* (١)
(Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2009), pp. xxv- xxvii and xxx.

بموجب سلم من النقاط يراوح بين صفر (٠) وعشرة (١٠)، بحيث يعني الصفر وجود أعلى مستوى من الفساد وغياب تام للشفافية والنزاهة، فيما يشير الرقم ١٠ إلى أدنى مستوى من الفساد. واستند المؤشر إلى بيانات خبراء ورجال أعمال في عشر مؤسسات مستقلة، بينها البنك الدولي ووحدة إيكونوميست للمعلومات والمنتدى الاقتصادي العالمي. وصنفت البلدان التي جمعت أقل من خمس (٥) نقاط من أصل (١٠) بين البلدان التي ما زالت تعاني انتشار الفساد أو التي لم تصل حتى الآن إلى مستوى مقبول في مكافحة الفساد. وقد احتلت نيوزيلندا المرتبة الأولى على قائمة الدول الأكثر نزاهة وشفافية، إذ حصلت على (٩,٤) نقاط، تليها الدنمارك في المرتبة الثانية مع (٩,٣) نقاط، وسنغافورة والسويد في المرتبة الثالثة مع (٩,٢) نقاط، ثم سويسرا في المرتبة الخامسة مع (٩) نقاط، تليها فنلندا وهولندا في المرتبة السادسة مع (٨,٩) نقاط لكل منهما. ومن الدول التي احتلت مراتب متقدمة أيضاً، أستراليا وكندا وأيسلندا التي جاءت في المرتبة الثامنة مع (٨,٧) نقاط، والنرويج في المرتبة الحادية عشرة مع (٨,٦) نقاط، وهونغ كونغ ولوكسمبورغ في المرتبة الثانية عشرة مع (٨,٢) نقاط، وألمانيا وأيرلندا في المرتبة الرابعة عشرة مع (٨) نقاط. وجاءت النمسا في المرتبة السادسة عشرة مع (٧,٩) نقاط، واليابان وبريطانيا في المرتبة السابعة عشرة مع (٧,٧) نقاط، والولايات المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة مع (٧,٥) نقاط.

أما على الصعيد العربي، فقد حققت قطر مرتبة متقدمة بين الدول التي ينخفض فيها مستوى الفساد - وجاءت في المرتبة (٢٢) عالمياً مع (٧) نقاط - متقدمة على فرنسا على سبيل المثال التي احتلت المرتبة (٢٤) - واحتلت المرتبة الأولى عربياً، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (٣٠) عالمياً والمرتبة الثانية عربياً مع (٦,٥) نقاط، متقدمة هي وقطر - على سبيل المقارنة - على إسرائيل التي حلت في المرتبة (٣٢). وجاءت سلطنة عُمان في المرتبة (٣٩) عالمياً والمرتبة الثالثة عربياً مع (٥,٥) نقاط، فيما احتلت البحرين المرتبة (٤٦) عالمياً والرابعة عربياً مع (٥,١) نقاط، يليها الأردن في المرتبة (٤٩) عالمياً والخامسة عربياً مع (٥) نقاط. وحلت السعودية في المرتبة (٦٣) عالمياً والسادسة عربياً برصيد (٤,٣) نقاط، تليها تونس في المرتبة (٦٥) عالمياً والسابعة عربياً برصيد (٤,٢) نقاط، ثم الكويت في المرتبة (٦٦) عالمياً والثامنة عربياً مع (٤,١) نقاط. وحلت المغرب في المرتبة (٨٩) عالمياً والتاسعة عربياً برصيد (٣,٣) نقاط، تليها كل من الجزائر وجيبوتي ومصر في المرتبة (١١١) عالمياً والعاشره عربياً برصيد (٢,٨) نقاط لكل منها. واحتلت سورية المرتبة (١٢٦) عالمياً و(١١) عربياً مع (٢,٦) نقاط، ثم لبنان وليبيا وموريتانيا في المرتبة (١٣٠) عالمياً و(١٢) عربياً برصيد (٢,٥) نقاط لكل منها. وجاء اليمن بالمرتبة (١٥٤) عالمياً و(١٣) عربياً مع (٢,١) نقاط. وحل كل من العراق والسودان في المرتبة (١٧٦) عالمياً و(١٤) عربياً برصيد (١,٥) لكل منهما، لا ينافسهما على لائحة البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد سوى ميانمار التي حلت في المرتبة (١٧٨) مع (١,٤) نقاط، وأفغانستان التي جاءت في المرتبة (١٧٩) برصيد (١,٣) نقاط، والصومال التي ذيلت القائمة - بحلولها في المرتبة الأخيرة عالمياً وعربياً برصيد (١,١) نقطة، كما يظهر في الجدول الرقم (١). ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد، يبدو أن غالبية بلدان العالم كانت دون معدل الخمس نقاط من أصل عشر نقاط، ما يشير إلى أن معظم دول العالم تعاني

آفة الفساد وغياب الشفافية، وخاصة البلدان التي تعاني أزمات أمنية وسياسية.

أما بالنسبة إلى قياس أو بارومتر الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩، فيأتي مكملاً لمؤشر مدركات الفساد، ويستند إلى استبيانات للرأي العام شملت عينة من (٧٣١٣٢) مواطناً من ٦٩ بلداً، وأجريت خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨ إلى شباط / فبراير ٢٠٠٩. وتمحورت هذه الاستبيانات كما تظهر الجداول الأرقام (٢)، (٣)، (٤)، (٥) و(٦) حول المؤسسات والقطاعات الحكومية الأكثر عرضة للفساد، وحول نسب دافعي الرشاوى خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة، ونظرة الرأي العام إلى دور القطاع الخاص في الفساد وتقييم أداء الحكومات في مكافحة الفساد. وأظهرت نتائج الاستبيانات على المستوى العالمي أن الأحزاب السياسية هي الأكثر فساداً بين المؤسسات، يليها قطاعات الخدمة المدنية، ثم الهيئات التشريعية، فالقطاع الخاص والقضاء. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيبدو أن الفساد في قطاعات الخدمة المدنية هو الأكثر انتشاراً، يليه فساد الأحزاب السياسية، ثم الفساد في القطاع الخاص. ويظهر الجدول الرقم (٤) أن أعلى نسبة من المستجوبين الذين أقادوا بأنهم دفعوا رشاً - ٤٠ بالمئة - سجلت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يشير الجدول الرقم (٥) إلى أن نسبة المستجوبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين أعربوا عن اعتقادهم بأن القطاع الخاص يستخدم الرشوة للتأثير في سياسات الحكومات تصل إلى ٤٩ بالمئة، وتصل هذه النسبة إلى ٧١ بالمئة في «الدول المستقلة حديثاً»، بحسب تصنيف التقرير، مثل روسيا وأوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان. أما الجدول الرقم (٦) حول أداء الحكومات في مكافحة الفساد، فيظهر أن ٥٠ بالمئة من الذين تم استفتاؤهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتبروا أن آليات حكوماتهم لمكافحة الفساد غير فعالة. وتقدر نسبة الذين لا يثقون بالإجراءات الحكومية في مكافحة الفساد على المستوى العالمي بنحو ٥٦ بالمئة.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن بيانات قياس مستوى الفساد بالأرقام مسألة في غاية الصعوبة، نظراً إلى صعوبة الإحاطة بكل خفايا عمليات الفساد وقنواتها وتفصيلاتها، الأمر الذي يقتضي النظر إلى البيانات ونتائج الاستبيانات التي استندت إليها منظمة الشفافية الدولية بوصفها تقديرات. ويؤكد مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ في هذا السياق، وجود هامش من الخطأ في البيانات التي يقدمها، إذ يشير إلى أن معدل مستوى الثقة بالدرجة التي أعطيت للبلدان التي شملها المسح هو ٩٠ بالمئة، ما يعني أن الدرجة قد تكون أعلى أو أقل ٥ بالمئة. كما يشير بارومتر الفساد إلى هامش خطأ يتراوح بين أقل أو أكثر من ٤ بالمئة (- / + ٤ بالمئة). ويلاحظ أيضاً على الصعيد العربي، أن استبيانات بارومتر الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩ لم تشمل سوى العراق والكويت ولبنان والمغرب، إلا أن ذلك لا يعني أن البلدان العربية الأخرى غير معنية بنتائج قياس الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ الذي شمل معظم البلدان العربية. وبغض النظر عما يُثار من تحفظات إزاء دقة بيانات أو تقديرات منظمة الشفافية، فقد تشكل هذه البيانات حافزاً لمزيد من البحث والتدقيق في موضوع الفساد وأسبابه وسبل الحد من أخطاره على المجتمعات البشرية.

الجدول الرقم (١)

ترتيب البلدان العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩

البلد	العلامة / الدرجة أو النقاط التي حصل عليها كل بلد عربي	عدد المسوح التي استند إليها المؤشر	مستوى/درجة الثقة بالعلامة المحصلة (*)	الرتبة عالمياً	الرتبة عربياً
قطر	٧	٦	٨,١ - ٥,٨	٢٢	١
الإمارات	٦,٥	٥	٥,٥ - ٧,٥	٣٠	٢
عُمان	٥,٥	٥	٤,٤ - ٦,٥	٣٩	٣
البحرين	٥,١	٥	٤,٢ - ٥,٨	٤٦	٤
الأردن	٥	٧	٣,٩ - ٦,١	٤٩	٥
السعودية	٤,٣	٥	٣,١ - ٥,٣	٦٣	٦
تونس	٤,٢	٦	٣ - ٥,٥	٦٥	٧
الكويت	٤,١	٥	٣,٢ - ٥,١	٦٦	٨
المغرب	٣,٣	٦	٢,٨ - ٣,٩	٨٩	٩
الجزائر	٢,٨	٦	٢,٥ - ٣,١	١١١	١٠
جيبوتي	٢,٨	٤	٢,٣ - ٣,٢	١١١	١٠
مصر	٢,٨	٦	٢,٦ - ٣,١	١١١	١٠
سورية	٢,٦	٥	٢,٢ - ٢,٩	١٢٦	١١
لبنان	٢,٥	٣	١,٩ - ٣,١	١٣٠	١٢
ليبيا	٢,٥	٦	٢,٢ - ٢,٨	١٣٠	١٢
موريتانيا	٢,٥	٧	٢ - ٣,٣	١٣٠	١٢
اليمن	٢,١	٤	١,٦ - ٢,٥	١٥٤	١٣
العراق	١,٥	٣	١,٢ - ١,٨	١٧٦	١٤
السودان	١,٥	٥	١,٤ - ١,٧	١٧٦	١٤
الصومال	١,١	٣	٠,٩ - ١,٤	١٨٠	١٥

(*) درجة الثقة بالعلامة المحصلة تصل إلى ٩٠ بالمئة. وللتوضيح، إذا أخذنا قطر على سبيل المثال، يمكن القول إن معدل العلامة التي حصلت عليها والتي تراوحت بين ٥,٨ كحد أدنى و ٨,١ كحد أقصى موثوق بها بنسبة ٩٠ بالمئة.

الجدول الرقم (٢)
المؤسسات والقطاعات الأكثر عرضة للفساد
بموجب استبيان مقياس الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩ (*)

البلد / المنطقة	الأحزاب السياسية	الهيئة التشريعية / البرلمان	القطاع الخاص (قطاع الأعمال - الشركات)	وسائل الإعلام	الخدمة المدنية	السلطة القضائية	معدل مجموع النقاط / العلامة (*)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها:	٣,٦	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٩	٣,١	٣,٥
العراق	٣,٧	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٣,٩	٣,١	٣,٥
الكويت	٢,٣	١,٨	٣	٢,٤	٣,٤	١,٧	٢,٥
لبنان	٤,١	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٩	٣,٣	٣,٦
المغرب	٣,٥	٣,٥	٣	٢,٧	٤,٦	٤,١	٣,٦
جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا	٤,١	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٣,٧	٣,٦	٣,٥
أوروبا	٣,٧	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٤	٣,١	٣,٤
الدول المستقلة حديثاً	٣,٩	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٤,٤	٤	٣,٩
غرب البلقان وتركيا	٣,٦	٣,٥	٣,٧	٣,٤	٣,٧	٣,٥	٣,٦
آسيا باسيفيك	٣,٩	٣,٨	٣,٥	٣	٤	٣,٥	٣,٦
أمريكا اللاتينية	٤,٢	٤	٣,٥	٣,٢	٤	٤,١	٣,٨
أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)	٤	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,١	٣,٦
على المستوى العالمي	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٢	٣,٨	٣,٥	٣,٦

(*) تتراوح العلامة التي يضعها بارومتر الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩ بين واحد (١) وخمسة (٥) - علامة (١) تشير إلى مؤسسات وقطاعات الدول أو المناطق الأقل عرضة للفساد - أما علامة خمسة (٥)، فتشير إلى مؤسسات وقطاعات الدول أو المناطق الأكثر عرضة للفساد.

الجدول الرقم (٣)
المؤسسة أو القطاع الأكثر عرضة للفساد بين المؤسسات كافة
بحسب نسب مواقف المستجوبين (بالمئة)

البلد / المنطقة	الأحزاب السياسية	الهيئة التشريعية / البرلمان	القطاع الخاص (قطاع الأعمال - الشركات)	وسائل الإعلام	الخدمة المدنية	السلطة القضائية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها:	٢٦	٩	١١	٥	٤٣	٦
العراق	٢٧	١٠	١٣	٥	٤٢	٤
الكويت	١٣	٩	١٠	١٢	٥٤	٢
لبنان	٣٦	١٤	٥	٩	٢٩	٨
المغرب	٨	٦	٤	٢	٦٢	١٩
جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا	٤٧	١٣	٥	٣	١٨	١٤
أوروبا	٣٢	١١	٢٣	٩	١٨	٩
الدول المستقلة حديثاً	١٠	١١	١٠	٣	٥٤	١٣
غرب البلقان وتركيا	٢١	١٢	١٩	٨	٢٦	١٤
آسيا باسيفيك	٣١	١٥	٩	٤	٣٣	٨
أمريكا اللاتينية	٣٤	٢٠	٥	٣	١٧	٢١
أمريكا الشمالية	٢١	٢٨	٢٣	١٣	١٣	٢
على المستوى العالمي	٢٩	١٦	١٤	٦	٢٦	٩

Ibid., appendix D, table (2), pp. 30-31.

المصدر:

الجدول الرقم (٤)
نسب دافعي الرشوة خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة (*)

المنطقة / البلد	نسب المستجوبين الذين أفادوا أنهم دفعوا رشاً (بالمئة)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها:	٤٠
العراق	٤٤
الكويت	٢٠
لبنان	١٤
جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا	٢٦

يتبع

تابع

أوروبا	٥
الدول المستقلة حديثاً	٢٨
غرب البلقان وتركيا	٤
آسيا باسيفيك	١٠
أمريكا اللاتينية	١٠
أمريكا الشمالية	٢
على المستوى العالمي (**)	١٣

(*) شمل الاستبيان حول الرشاوى، ثلاثة بلدان عربية فقط، هي: العراق، الكويت ولبنان.

(**) تفيد استبيانات بارومتر الفساد العالمي لعام ٢٠٠٩ حول تجارب الناس مع الرشوة في تأمين خدماتهم على المستوى العالمي، أن الشرطة هي الأكثر عرضة للرشوة، إذ أفاد ٢٤ بالمئة من المستجوبين أنهم دفعوا رشاوى للشرطة، و١٦ بالمئة دفعوا رشاوى للقضاء، فيما دفع ١٥ بالمئة رشاوى لقطاع خدمات الأراضي والعقارات. ودفع ١٣ بالمئة رشاوى لقطاع خدمات الرخص ومكاتب التسجيل، و٩ بالمئة لكل من قطاعي خدمات التعليم والاستشفاء، و٧ بالمئة لكل من مصالح الضرائب والمرافق. كذلك أفادت الاستبيانات أن نحو ٥١ بالمئة من دافعي الرشوة لا يتقدمون بشكاوى، إدراكاً منهم بعدم فاعلية آليات مكافحة الرشوة، فيما يرى ٢٤ بالمئة أن إجراءات تقديم الشكاوى تأخذ وقتاً طويلاً، ويذكر ١٩ بالمئة أنهم يخشون أعمالاً انتقامية. ويبرر ١٦ بالمئة من المستجوبين عدم تقديمهم شكاوى رسمية ضد الفساد بعدم إلمامهم بإجراءات الشكاوى، فيما أفاد ٥ بالمئة أنهم قدموا شكاوى بالفعل، ولم يحصلوا على أي نتيجة.

Ibid., figures (5 and 9), pp. 9 and 13, and appendix D, table (3), p. 32.

المصدر:

الجدول الرقم (٥)

نظرة الرأي العام إلى دور القطاع الخاص في الفساد (بحسب المناطق)

المنطقة	نسب المستجوبين الذين يعتقدون أن القطاع الخاص يستخدم الرشوة كوسيلة لصياغة سياسات الحكومات وأنظمتها وقوانينها لمصلحته (بالمئة)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩
جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا	٤١
أوروبا	٥٣
الدول المستقلة حديثاً	٧١
غرب البلقان وتركيا	٥٧
آسيا باسيفيك	٤٩
أمريكا اللاتينية	٥٨
أمريكا الشمالية	٦١

Ibid., figure (12), p. 16.

المصدر:

الجدول الرقم (٦) تقييم أداء الحكومات في مكافحة الفساد

البلد / المنطقة	نسبة المستجوبين الذين اعتبروا أداء حكوماتهم غير فعال (بالمئة)	نسبة الذين لم يحددوا موقفاً (بالمئة)	نسبة الذين اعتبروا أداء حكوماتهم فعالاً (بالمئة)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها:	٥٠	١٧	٣٤
العراق	٤٩	١٨	٣٣
الكويت	٢٣	٩	٦٨
لبنان	٦٥	٧	٢٨
المغرب	٦٤	١٥	٢١
جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا	٢٨	١٣	٥٩
أوروبا	٥٦	٢٠	٢٤
الدول المستقلة حديثاً	٥٥	٢٤	٢١
غرب البلقان وتركيا	٥٣	١٤	٣٣
آسيا باسيفيك	٦٢	١٤	٢٥
أمريكا اللاتينية	٦١	١٣	٢٦
أمريكا الشمالية	٧٢	صفر	٢٨
على المستوى العالمي	٥٦	١٣	٣١

Ibid., appendix D, table (4), p. 33.

المصدر:

مُنْتَدَى قِضَايَا الْوَقْفِ الْفَقْهِيَّةِ الْخَامِسُ

دعوة للباحثين

9. يشترط أن يكون البحث مطبوعاً على برنامج (Microsoft Word) وأن يكون نوع الخط Traditional Arabic وبحجم 16.
10. يرفق مع البحث السيرة العلمية لصاحبه.
11. ستخضع البحوث للتقييم من قبل اللجنة العلمية للمنتدى.
12. عدم التعرض للمسائل السياسية أو الدول أو الهيئات.
13. تمنح مكافأة مالية لأصحاب البحوث المجازة. ويدعون للمشاركة في أعمال المنتدى الخامس.
14. للجنة العلمية تصحيح بعض المعلومات والمصطلحات متى لزم ذلك، أو طلب تعديل البحث من قبل الباحث.
15. سيتم إبلاغ أصحاب البحوث المجازة التي وقع عليها الاختيار من قبل اللجنة العلمية.
16. سيتم نشر البحوث المجازة في إصدار خاص.

إجراءات تقديم البحوث العلمية :

1. تعبئة نموذج الاشتراك بتقديم بحث في المنتدى من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف www.awqaf.org.
2. ترسل البحوث في موعد أقصاه 21 رمضان 1431 هـ الموافق 2010 / 8 / 31 م.
3. يقدم البحث بإحدى الطرق الآتية:
أ- البريد الإلكتروني الخاص بالمنتدى wjif@awqaf.org
ب- البريد العادي: بإرسال نسخة ورقية مع قرص مضغوط على العنوان الآتي:
منتدى قضايا الوقف الفقهية- إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية-الأمانة العامة للأوقاف-الدسمة-قطعة 6 - ص ب 482 - الصفاة 13005 دولة الكويت.
ج-فاكس 00965.22542526 .
4. بعد الموافقة على البحث: يقوم الباحث بإعداد ملخص للبحث لعرضه في المنتدى في حدود ربع ساعة. حيث سيتم توزيع الأبحاث على المشاركين في المنتدى. ويترك معظم الوقت للمناقشة.

تدعو اللجنة العلمية لمنتدى قضايا الوقف الفقهية بالأمانة العامة للأوقاف الباحثين و المهتمين بشئون الوقف للمشاركة في تقديم بحوثهم ضمن موضوعات منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس وهو منتدى دولي دوري لتدارس القضايا الفقهية للأوقاف. تُطرح من خلاله القضايا والمفاهيم الوقفية بغرض إحياء الاجتهاد والبحث في قضايا الأوقاف ومشكلاتها المعاصرة .

مواضيع المنتدى الخامس :

الموضوع الأول: ولاية الدولة في الرقابة على الأوقاف .
الموضوع الثاني: وسائل إعمار أعيان الأوقاف .
الموضوع الثالث: الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية .

شروط تقديم البحوث العلمية :

1. أن يكون البحث في أحد مواضيع المنتدى. ومكتوباً باللغة العربية.
2. ألا يكون البحث قد سبق نشره. أو قدم في مؤتمرات أو فعاليات سابقة، أو قبل للنشر في مجلات علمية.
3. الإجمال في التعريفات والمسائل الفقهية المعروفة في كتب الفقه. والتركيز والتفصيل في المسائل المعاصرة والتطبيقات المستجدة.
4. التوازن في عرض عناصر البحث من حيث الكم.
5. الالتزام بشروط البحث العلمي ومعاييره مع التوثيق العلمي للأراء وفقاً للقواعد المتعارف عليها.
6. أن يكون الباحث حاصلاً على درجة الدكتوراه في مجال البحث.
7. أن لا يقل البحث عن 25 صفحة، ولا يزيد عن 45 صفحة حجم (A4). بما في ذلك الهوامش والمراجع والملاحق.
8. أن يتضمن البحث في نهايته النتائج التي توصل لها الباحث مع توصياته.